



كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون التجارى

التزامات البنك عن الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

الباحثة/ إيمان عبدالعظيم سعد عبدالحميد

إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد السيد لبيب

أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٤-٢٠٢٥

أولاً المقدمة :

يعتبر التعامل بالشيكات ظاهرة ثقافية لأن الشيكات تلعب دوراً بارزاً وفعالاً في الحياة التجارية والاقتصادية، كما يمكن للشيكات أن تحل محل النقود، مما يقلل من مخاطر السرقة والاحتيال التي قد يتعرض لها الأفراد عند التعامل مع المبالغ النقدية للوفاء بالتزاماتهم عندما يكون ذلك كما يسهل... سرعة سداد الديون وإبراء ذمتها.

للبنك دور ضروري وفعال في معالجة الشيك لأنه طرف ثالث للمسحوب عليه، والشيك بدون المستفيد، أي البنك، غير صالح في التحقق من صحة الشيك ومعالجته، وله حماية قانونية. لكلا الطرفين (الساحبين والمستفيدين). عندما تأتي التطورات التكنولوجية فإنه من الضروري إجراء الشيكات تأثراً بالتطورات التي تحدث عالمياً، كما أنها تتأثر بتطور هذه الأساليب التكنولوجية التي تساعد على زيادة الطلب على معالجة الشيكات الورقية وعلى الشيكات الورقية ومساعدة البنوك على إتمام هذه المعاملات. أسرع وأكثر دقة.

لذلك، سنبداً هذه الدراسة بعرض ما هي الالتزامات الجديدة التي تتحملها البنوك عند استخدام هذه الشيكات الإلكترونية، واستخدام الشيكات لحماية عملية الدفع، وتسليم الأدوات والمهام للعميل، ومساعدته في التعامل معها. مع الشيكات التقليدية، والتزام البنك هو تسليم دفتر الشيكات للعميل، لذلك يأخذ البنك على عاتقه المزيد، ومن بين التزامات أخرى، عندما يتعلق الأمر بمعالجة الشيكات الإلكترونية للالتزامات التي يجب أن يتحملها، مثل التأكد من وجود مقابل للوفاء وأن يقوم البنك بتسليم ذلك المقابل للعميل وما يجب على ذلك البنك فعله لمواكبة التطورات والتطورات التكنولوجية في العالم.

إلا أن تحديد هذه الالتزامات سيختلف حسب وجود العقد أو عدمه أو حدوث الأضرار في حالة الخطأ. ولذلك اتخذنا موضوع الدراسة لمعالجة الالتزامات المهنية للبنك باعتباره محترفاً، وكان من بين هذه الالتزامات الالتزام بجعل أداة الدفع بالشيك الإلكتروني في متناول العميل وتأمينها، وإتاحتها للمتعاملين. أداة دفع الشيكات الإلكترونية للعميل وتوفر معلومات للعملاء حول استخدامها والتزام البنك بالتأكد من وجود إجراءات المقابل والمقاصة الإلكترونية.

ثانياً : أسباب اختيار البحث :

١. حداثة هذا الموضوع في الدراسات الاقتصادية.
٢. يتطرق موضوع البحث إلى مستقبل المعاملات التجارية الإلكترونية عبر الإنترنت والتي لم تكن مألوفة من قبل ولم تتم دراستها بشكل كامل، وقد تناولت أغلب الأبحاث في هذا المجال طرق الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الإلكترونية بطريقة وصفية للموضوع والطريقة العامة التي تتعلق بها الخدمة.
٣. تسليط الضوء على التزامات البنك تجاه عملائه وتزويد العملاء بالمعلومات الكافية لاستخدام الشيكات الإلكترونية وكيفية استخدام أدوات الدفع الخاصة به.
٤. لقد اكتسبت الخدمات المصرفية الإلكترونية الكثير من الاهتمام في الآونة الأخيرة.

ثالثاً: مشكلة البحث:

١. في إطار هذه الدراسة، حيث يدور موضوع الدراسة حول مدى التزام البنك بالوفاء بقيمة الشيكات الإلكترونية، كان لا بد لنا من طرح التساؤلات التالية:
٢. يتعين على البنوك، بموجب التزامها، وضع إجراءات وضوابط للحفاظ على خصوصية البيانات وسرية حسابات العملاء لتتمكن من إدارة المخاطر المتزايدة المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
٣. التزام البنك تجاه عملائه نتيجة لانتهاكات خصوصية البيانات المحتملة أو أي مشاكل أخرى تنشأ عن القرصنة أو الاحتيال أو غيرها من الأخطاء الفنية والعمل على حماية تلك البيانات من الاستيلاء عليها.
٤. يلتزم البنك بتحديد رصيد عميل الشيك الإلكتروني، حيث لا يمكن إتمام الشيك الإلكتروني إلا إذا كان لدى الساحب رصيد في حساب بنك المستفيد، وبالتالي لن يكون هناك أصلاً إلا إذا كان قيمة الشيكات متساوية ترتفع إلى نفس الرصيد الموجود في الساحب، لكن بدون رصيد لن يكون هناك شيك إلكتروني على الإطلاق.

رابعاً: خطة البحث:

الوفاء هو الطريق الطبيعي لانقضاء الدين ويقع علي البنك مسؤولية عند الاخلال بأحد الالتزامات الموكلة إليه، ولكن موضوع الوفاء الذي يتم انقضاء الدين به في موضوع الدراسة مختلف عن الشكل التقليدي، فالوفاء الإلكتروني يتم بوسائل إلكترونية مستحدثة وتتطور يوماً بعد يوم وبالتالي فإن خطة الدراسة ستكون علي النحو الآتي:

المبحث الأول: التزام البنك من تمكين العميل الدفع بالشيك الإلكتروني والوفاء به عن طريق المقاصة الإلكترونية.

المبحث الثاني: التزام البنك التأكد من وجود مقابل الوفاء وضمائنه.

المبحث الأول

التزام البنك من تمكين العميل الدفع بالشيك الإلكتروني والوفاء به عن طريق المقاصة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

يأتي هذا الالتزام في مقدمة التزامات البنك تجاه عملائه. وما لم يتمكنوا من الحصول على الأدوات اللازمة، فإن البنوك ملزمة بتعليمهم كيفية استخدام الشيكات الإلكترونية لإتمام معاملاتهم المالية وإبراء ديونهم. بدء مرحلة المعاملة إلكترونياً.

ومن أجل استخدام الأداة بشكل صحيح وفعال، يجب أن يكون لدى العميل فهم كامل لكيفية استخدام معلوماتها الأساسية لزيادة ثقة العميل في التعامل مع الأداة. كما قامت البنوك بتطبيق نظام تسوية مدفوعات الشيكات الإلكترونية بين البنوك في غرفة المقاصة وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على الشريط وهو ما يعرف بنظام المقاصة الإلكترونية^(١) وسنتناول ذلك من خلال الحديث بالتفصيل في هذين المطلبين:

(١) نبيل زنون جاسم، مثال مرهون مبارك، معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي

الحكومي، العدد ٢٥، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ص ٩٣.

المطلب الأول

تمكين العميل الدفع باستخدام الشيك الإلكتروني

يلتزم البنك بتمكين عملائه من استخدام أدوات الدفع الخاصة بالشيكات الإلكترونية، ويعتبر هذا الالتزام من التزامات البنك الأساسية، إلا إذا عرف كيفية القيام بذلك بأدوات الشيكات الإلكترونية الخاصة مثل البرامج والتطبيقات وكلمات المرور، طرق أخرى يمكن معالجة الشيكات الإلكترونية عبر الإنترنت.

كما يلتزم البنك بتزويد العميل بجميع المعلومات المتعلقة باستخدامها وإبلاغه بكيفية الحفاظ على الأدوات .

وسنتناول ذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

تمكين العميل من استخدام أدوات الدفع الخاصة بالشيك الإلكتروني

لكي يتمكن العميل من استخدام أداة الدفع الخاصة به فلا بد من وجود عدة التزامات يلتزم بها البنك وهي كالتالي :

١. ١. تلتزم البنوك بتوفير أدوات الدفع الخاصة بالشيكات الإلكترونية بطريقة آمنة وفعالة لعملائها، وهي عبارة عن شيكات إلكترونية مدعمة ببرامج إلكترونية يتم استلامها عبر البريد الإلكتروني من العملاء الذين يصلون إليها أولاً ويتم استلامها عبارة عن حساب مصرفي بينه وبين البنك؛ حيث يجب إبرام هذا الالتزام من خلال التعاقد مع البنك، وهو ما يسمى وقت تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والذي بموجبه اتفاقية، يلتزم

البنك بأن يضع في جهاز العميل الوسائل التي السماح بتحويل الأموال من حسابه إلكترونياً إلى حساب الطرف الآخر..^(٢)

لذلك فإن البنك يلتزم بتسليم العميل أحدث وسائل الأمان الفنية حتي تتوافر الثقة بين المتعاملين، والبنك هو الملتزم الأول بتقديم هذه الخدمة.^(٣)

٢. يلتزم البنك بتسليم العميل رقم تعريف PIN وهو عبارته عن مجموعة من الأرقام والحروف الأبجدية والتي تكون العامل المشترك بين النظام والمستخدم،^(٤) كما يحصل العميل على كلمة المرور الخاصة به للدخول إلى موقع البنك، ويعتبر رقم التعريف وكلمة المرور من الوسائل التي يدخل من خلالها العميل إلى نظام الدفع بالشيكات الإلكترونية، إذا أساء استخدام تلك الوسائل أو أهملها، وفي هذه الحالة يقوم البنك بذلك لن يكون مسؤولاً عن الأضرار التي لحقت بالعميل..

وضمن التزام البنك بتوفير البرامج والأدوات الخاصة بعملية الدفع، ينشأ التزام آخر بأن تكون هذه الدفعة والأداة في حالة جيدة وقابلة للاستخدام عند تسليمها للعميل. وبخلاف ذلك، يكون البنك مسؤولاً عن الأخطاء المهنية والفنية الناتجة عن سوء التصنيع والتي تسبب الضرر للعملاء..^(٥)

وعليه يؤكد البنك إخلاء المسؤولية بتسليم وسيلة الدفع للعميل خوفاً من حدوث عطل ناتج عن سوء استخدام العميل. ولهذا السبب، يطلب البنك تأكيد العميل بأن هذه الأدوات والبرامج مؤمنة في تأمين ما يتلقاه لاحقاً..^(٦)

(٢) د/ شريف محمد غنام، مسؤولية البنك عن أخطاء الكمبيوتر في النقل الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، طبعة ٢٠١٠، ص ١٨٠.

(٣) د/محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، الناشر، دار المعارف، طبعة ٢٠٠٦، ص ١٠٤.

(٤) Faye fang feiwang , Law of electronic commercial transactions .Contemporary Issues in the Eu , US and china, Routedge . Taylor&Francais Group .2010 page 80 .

(٥) د/ أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٧، ص ٢٤٦.

(٦) د/ علاء تميمي، إصدار النقود الإلكترونية كإحدى عمليات البنك الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الثامن والأربعون ، الجزء الثاني ، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٢٧.

ويشترط في عقد تقديم خدمة الإنترنت في المعاملات البنكية وجود حساب مصرفي سابق بين البنك والعميل.^(٧)

وبذلك يصبح عقد الخدمة المصرفية الإلكترونية للبنك هو العقد المكمل للعلاقة التعاقدية السابقة بين البنك والعميل، على عكس عقد الخدمة المصرفية الإلكترونية الذي يعد بمثابة بداية أول التزام تعاقدى بين العميل والمتعامل. بنك..

الفرع الثاني

تزويد العميل بالمعلومات المتعلقة بكيفية الاستخدام

١- ومن المهم للغاية أن يقوم البنك بتزويد العميل بالمعلومات حول كيفية الدفع باستخدام الشيك الإلكتروني لأنه يرتبط بشكل وثيق بتمكين العميل من استخدام طريقة الدفع بالشيك الإلكتروني، والتي يلتزم البنك في سبيلها بما يلي:

٢- ١- بالإضافة إلى شرح المعلومات الواردة في العقد، تزويد العميل بمعلومات عن البرامج والأدوات التي حصل عليها وكيفية استخدامها. يفرض التوجيه الأوروبي الصادر عام ١٩٩٧ واجباً على البنوك بتزويد العملاء بالمعلومات حول العقود التي تنظم علاقتهم بالعملاء..^(٨)

ومن هنا تحرص الخدمات المصرفية الإلكترونية على تحديد هوية الشخص الذي يطلب خدمة التحقق الإلكتروني، ولا يكون ذلك إلا من خلال التزام العميل بجميع البيانات التي يحتاجها البنك

(٧) القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في القطاع المصرفي الصادر من البنك المركزي المصري، إصدار نوفمبر ٢٠١٤، فقره من ١-٣ بخصوص إداره حسابات خدمات الإنترنت وتنص علي أنه: تلتزم البنوك بعدم السماح للعملاء الجدد بفتح حساب مصرفي باستخدام أي من قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية (علي سبيل المثال موقع البنك علي الإنترنت..... إلخ) ويجب تطبيق البنوك قواعد التعرف علي هوية العملاء بالبنوك الصادرة عن وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠١١ علي هؤلاء العملاء الجدد.

(٨) Commission Recommendation. Transaction by electronic payment instrument and particular the relationship between Issuer and holder, of July 1997.

لتقديم هذه الخدمة، بغض النظر عن البيانات التي تتعلق بهوية العميل، مثل اسمه ومكان إقامته وعنوان بريده الإلكتروني ورقم بلده، سواء كان الأمر يتعلق بمعلومات حول بعض الضمانات المطلوبة لقيام البنك الإلكتروني بتقديم هذه الخدمة أم لا.^(٩)

٣- التزام البنك بتوجيه النصح والأرشاد عند استخدام البرامج :

ويلتزم البنك بتوعية العملاء عند استخدام أدوات الدفع الإلكترونية بما فيها الشيكات الإلكترونية، حتى لا تحدث أخطاء تتسبب في تعطل النظام أو التسبب في خسائر نتيجة سوء التشغيل.

تتضمن القواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٤ لتنظيم تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من قبل القطاع المصرفي المصري فقرة خاصة لتوعية العملاء وإلزام البنوك بعدة التزامات. وسوف نتناول المزيد من التفاصيل حول هذه الالتزامات على البنك، وهي كما يلي:

ويجب على البنوك أن تولي اهتماماً خاصاً بتثقيف العملاء، وتقديم النصائح الواضحة والبسيطة حول الاحتياطات الأمنية التي يجب اتخاذها عند التعامل مع خدمات الإنترنت، والتزامهم بذلك.

ويتم ذلك من خلال:

- اختيار وتأمين كلمات المرور لخدمات الإنترنت. يجب على البنوك أن تنصح العملاء بعدم استخدام كلمات مرور يمكن التعرف عليها بسهولة، مثل تاريخ الميلاد أو أرقام الهاتف أو بعض أسماء العملاء التي لا يمكن الوصول إليها من خلال أجهزة الكمبيوتر العامة أو المناطق المشتركة مثل المقاهي أو خدمات الإنترنت في المكتبات العامة. .

(٩) انظر نموذجاً لعقد الحصول على خدمة النقود الإلكترونية مطلوباً فيه هذه البيانات علي العنوان التالي:

http://www.uob.com.my/webpages/app_form.htm

ويجب أيضاً توعية العملاء بمخاطر الارتباك أو الخداع من خلال مواقع الويب الاحتياطية. ويجب أيضاً توجيه العملاء للتأكد من أن أجهزتهم مجهزة بوسائل الحماية والأدوات اللازمة ضد الفيروسات والبرامج الضارة.

وفي هذه الحالة يعتبر البنك قد جمع كافة النقاط الممكنة التي يتخذ من خلالها أقصى الاحتياطات الأمنية لمنع العميل من ارتكاب خطأ يعرضه للخطر ويؤثر على سير المعاملة الإلكترونية..

٤- بعد التفويض للعميل باستخدام البرامج والأدوات المستخدمة وإطلاعه على البيانات والمعلومات المطلوبة لتشغيلها وصيانتها، يلتزم البنك بمعرفة خطوات معالجة نظام الدفع بالشيك الإلكتروني من خلال المراحل الخمس التالية :^(١٠):

(١) تأسيس أو إقامة النظام

(٢) تسجيل العميل

(٣) سحب الشيك

(٤) دفع الشيك

(٥) إيداع الشيك

٥- التزام البنك بتمكين العميل من توقف أداة الدفع .

نظراً لطبيعة أداة الدفع الإلكتروني، فإنها من المحتمل أن تتعرض للسرقة أو الضياع، مما قد يؤدي إلى الاستخدام غير القانوني للأداة، مما يسبب ضرراً جسيماً للعميل، وهو ما يبدو عاملاً مهماً لتوقف العميل عن الدفع قم بتشغيل هذه الأداة في هذه المواقف..^(١١)

⁽¹⁰⁾ kornelTerplan, Electronic BILL presentment and payment, Advanced and Emerging Communications Technologies Series, CRC Press,2003 page 152.

Available at : [http:// www.Crepress.com](http://www.Crepress.com) .

⁽¹¹⁾ “you may close your Account at any time by clicking on the Remove Funds tab in your Wallet “ payCash Terms & Condi- tions, Right and Responsibilities of cyperment users, provision Available at : <http://www.paycashwallet.com/consumer/term-sandconditions.html> .

ويظهر التزام البنك بهذا الأمر في اتجاهين:^(١٢)

الأول: مواجهة العميل ويتم ذلك من خلال تزويده بكافة الأجهزة والأدوات التي تسمح له بإغلاق أداة الدفع وإبلاغ البنك بطريقة قانونية عن سبب هذا الإغلاق إغلاق أداة الدفع المبنية على الاحتيال أو الخداع لتجنب الدفع أداة كونها غير قانونية من قبل الآخرين استخدام.

ثانياً: مواجهة التاجر لإبلاغ التاجر بأن وسيلة الدفع الخاصة بالعميل مغلقة. إذا لم يقبل التاجر استخدام وسيلة الدفع كوسيلة للدفع في المواجهة، فقد يكون من المهم إخطاره.

ويجب أن يتضمن هذا الإشعار جميع المعلومات المتعلقة بأداة الدفع المفقودة، مثل رقمها واسم العميل وتاريخ الخسارة وأي معلومات أخرى مفيدة في التعرف على الوسيلة وصاحبها.

وتجدر الإشارة إلى أنه سواء كان الإشعار بفقدان سند الدفع من العميل إلى البنك أو من البنك إلى التاجر، فهو في الأصل إخطار كتابي يتضمن معلومات عن سند الدفع والعميل، ولكن هذا ليس كذلك. منع الشخص المراد إخطاره من أن يتم إخطاره بوسائل أسرع مثل الهاتف أو الفاكس حتى يتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب الاستخدام غير القانوني لهذه المعلومات.

يجب أن يتضمن العقد المبرم بينه وبين العميل الخدمات المصرفية الإلكترونية، بما في ذلك الطريقة التي يمكن للعميل من خلالها الاتصال بالبنك بأسرع طريقة، على سبيل المثال، يتضمن العقد رقم الهاتف أو الفاكس الخاص بالبنك ورقمه البريدي. العنوان حتى يتمكن البنك من الإبلاغ عن هذا الشيء..^(١٣)

^(١٢) د/ شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ، بدون تاريخ نشر ، ص ١٣٩.

^(١٣) Jyske bank , JBPB, Net Bank user agreement, (EN)-2007,OP.CiT.

إذا فشل العميل في إخطار البنك بفقد أو سرقة وسيلة الدفع، فإن البنك يعفي نفسه من المسؤولية الكاملة لعدم علمه بما حدث. كما يجب على العميل مراجعة حسابه وفحصه بعناية للتأكد من صحة الأموال المسحوبة من خلاله..

المطلب الثاني

التزام البنك الوفاء بالشيك الإلكتروني عن طريق المقاصة الإلكترونية

تتم المقاصة الإلكترونية للشيك من خلال جهاز الكمبيوتر حيث يقوم البنك بتحويل المبلغ المراد تحويله إلى حساب المستفيد ويتم إعفاء الدائن من هذه المسؤولية بعد عملية التسجيل. وسوف نناقش هذا المطلب في قسمين في القسم الأول ندرس تعريف المقاصة الإلكترونية وفي القسم الثاني ندرس أهمية المقاصة الإلكترونية من حيث القيمة المحققة للشيكات الإلكترونية .

الفرع الأول

تعريف المقاصة الإلكترونية

المقاصة الإلكترونية هو نظام يستخدم في بعض الدول ويخضع لآليات محددة لتحصيل قيمته إلكترونياً من حاملي الشيكات. ولذلك تعتبر الشيكات الإلكترونية إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي تؤدي مهمة واحدة وهي الوفاء بالتزامات. الأصل في الالتزام أنه ينقضي بأداء الحقوق الثابتة فيه، والمبلغ الثابت في الشيك هو مبلغ معين.^(١٤)

^(١٤)وقد نص القانون المدني المصري في مادته (٣٦٢) علي أن: "للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل الدائن ولو اختلف سبب الدينين، إذ كان موضوع كل منهما خالياً من النزاع مستحق الأداء صالحاً للمطالبة به قضاء". الناصر فيصل، مسؤولية البنك في تنفيذ المقاصة الإلكترونية للشيكات، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، ٢٠٠٩، ص٤.

وعرف البنك المركزي المصري عملية المقاصة بأنها "انتقال قيمة وسيلة الدفع في الاتجاه العكسي"^(١٥). فهو نظام استحدث لتسوية المدفوعات للشيكات الإلكترونية بين المصارف، ويقوم البنك المركزي المصري بإدارة وتشغيل نظمين لمقاصة الشيكات:

(١) نظام مقاصة الشيكات الورقية

(٢) نظام مقاصة الشيكات الحكومية، المعروف أيضاً باسم مقاصة التمويل الحكومي، يهدف البنك المركزي إلى تقليل عدد الشيكات الورقية من أجل زيادة تدفق السيولة النقدية داخل النظام العام وتقليل نفقات التشغيل المرتبطة بالشيكات الورقية. ومن هنا يعتبر تنظيم المقاصة الإلكترونية بمثابة تطوير للعمل المصرفي حيث طور النظام، وليس أقلها القضاء على التبادل المادي للأوراق المالية، وتسوية المقاصة في يوم واحد ومن ثم عرض الصور الرقمية للشيكات^(١٦).

المقاصة الإلكترونية هي علاقة قانونية قائمة بين البنوك للمقاصة بين حقوقهم والتزاماتهم المتبادلة، ولذلك لا بد من وجود أساس قانوني يحكم هذه العلاقة..^(١٧)

^(١٥) المستشار/عبد الفتاح سليمان، استخدام الشيك ومشكلاته العملية وحلولها في ضوء أحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، بدون اسم ناشر، ٢٠٠٧، ص ١٤٢.

^(١٦) وعرف المشرع الفرنسي المقاصة في المادة (١٢٨٩) من القانون المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٤ بأنها "إذا كان هناك متداينان كل منهما مدين للآخر ودائن له فلا بد بينهما من المقاصة حتي تنقطع المطالبة بينهما".

^(١٧) د/ثائر عثمان، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية، دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الأردنية، ٢٠٠٨، ص ٢٩٣.

تعرف المقاصة الإلكترونية بأنها: "نظام إجراء المدفوعات بين البنوك عن طريق أدوات التسوية الإلكترونية، بدلا من المدفوعات الورقية التي تتم في غرفة المقاصة، وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على الشريط".^(١٨).

وتعد المقاصة الإلكترونية نوعاً من أنواع أنظمة التحويل الإلكتروني للأموال ويعتمد هذا النظام علي حاسوب مركزي يتصل بحواسيب المصارف الأخرى الأعضاء المشاركه بهذا النظام،^(١٩) إن التحويل الإلكتروني للأموال هو وسيلة لتحويل الأموال، لذا فهو علاقة قانونية قائمة يجب أن تتوفر في صحتها عدة شروط. هذه الشروط عامة وشروط خاصة مرجعها هو القانون المدني لأنه ينظم الأحكام العامة للعلاقات القانونية أي الموافقة والموضوع والسبب لأمر الحسابات وضرورة وجود حسابين في بنك واحد أو اثنين وذلك عن طريق طلب الحساب والجانب الائتماني من حسابات المستفيدين..^(٢٠)

تعتبر التحويلات المالية الإلكترونية جزء مهم للغاية من البنية التحتية لعمل البنوك الإلكترونية العاملة عبر الإنترنت، وهو نظام يسمح بتحويل التحويلات النقدية أو المدفوعات من حساب مصرفي إلى آخر بطريقة إلكترونية آمنة بالإضافة إلى تحويل الأموال حساب مصرفي المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات.

عملية تحويل الأموال إلكترونيا هي عملية مصرفية إلكترونية يجريها البنك عبر الإنترنت، وتشمل عملية تحويل الأموال إلكترونيا من حساب واحد بواسطة عميل إلى حساب آخر في حسابه أو حساب آخر إعداد الخطط والسياسات لتقييم هذه العمليات تواجه المخاطر.

^(١٨) نبيل ذنون جاسم، مثال مرهون مبارك، معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مرجع سابق، ص ٨٠.

^(١٩) ابتهاج جاسم محمد الحديدي، المقاصة المصرفية الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠، ص ٩٣.

^(٢٠) صفاء يوسف القواسمي، المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للصكوك في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات كلية الحقوق، ٢٠٠٩، ص ٧٦.

ظهور نوع جديد من المقاصة أي المقاصة الإلكترونية كنتيجة طبيعية للتطور التكنولوجي وتزايد وسائل المعلومات، وتعرف المقاصة الإلكترونية بأنها: "الصورة الإلكترونية للشيكات من خلال إجراء مقاصة الشيكات الإلكترونية بين البنوك عن طريق البنوك المركزية، وليس هو الشيك الذي يتم بالفعل تبادله فيما بينها".^(٢١) وتعرف أيضاً بأنها: نظام لإجراء الدفعات بين البنوك في أدوات التسوية الإلكترونية بدلاً من الدفعات الورقية في غرف المقاصة وتسجيل المدفوعات إلكترونياً على الشريط..^(٢٢)

إذا كان الشيك نقداً أو مودعا في حساب بأحد منافذ بنك الإيداع (المقدم) فيجب عليه التحقق من أن الشيك:

(١) صحيحة بصورتها العامة.

(٢) ألا تحتوي على علامات خدوش أو تعديلات أو تصحيحات، مثل: التصحيحات بالحبر الأبيض، أو الكتابة المزدوجة على الحروف أو الأرقام، أو تغيرات في لون الحبر المستخدم يصعب ظهورها كنسخة ضوئية أو مسح ضوئي بعد ذلك.

(٣) أن يتضمن المعلومات القانونية الأساسية التي يجب تقديمها في شكل الشيك، مثل: قيمة حروف وأرقام الشيك، اسم البنك الذي تم سحب الشيك منه، المستفيد أو المسؤول عنه، مكان الدفع، وعلامة الساحب.

(٤) سيقوم البنك الصادر (البنك المقدم) بإجراء مسح إلكترونياً للجزء الأمامي والخلفي من كل شيك معتمد صادر عن أي بنك آخر والاحتفاظ بالشيك الأصلي حتى يتم تسليمه إلى البنك المتلقي

(٢١) د/ وسيم محمد الحداد، د/ شقيري نوري، د/ محمود إبراهيم الزرقان، د/ صالح طاهر، الخدمات المصرفية الإلكترونية، ٢٠٠٨، ص ١٥.

(٢٢) د/ حازم نعيم الصمادي، المسئوليه في العمليات المصرفية الإلكترونية، عمان الأردن، دار وائل النشر، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

وإرسال الصور ومعلومات الشيك الإلكتروني وأي شيكات أخرى يتم إرسال الأوراق إلكترونياً إلى البنك المركزي.

٥) يقوم البنك المرسل (المزود) باتخاذ الإجراء اللازم بناءً على الرد الإلكتروني الوارد من البنك المتلقي وذلك بتسليم الدفعة نقداً أو إيداع الدفعة في حساب المستفيد أو إعادة الشيك الأصلي إلى المستفيد مع إشعار. لعدم السداد مع ذكر الأسباب.

٦) تقع مسؤولية الأخطاء التي تؤثر على سلامة الشيك من الناحية الرسمية، أو عدم مطابقة البيانات الإلكترونية مع بيانات الشيك، على عاتق البنك المرسل (المقدم). ويلتزم برد قيمة الشيك عن موضوع النزاع..(٢٣)

بعد اتباع هذه الإجراءات الفنية والقانونية، تقع على عاتق البنك المتلقي واجبات يقوم بها، وهي التحقق من معلومات الشيك الموضحة في الصور والمعلومات الإلكترونية الأخرى المرسلة من البنك المرسل (المقدم) والتأكد من ما يلي::

- أن الشيك الإلكتروني مستحق لدي المطلق.(٢٤)
- أن للساحب رصيد كافٍ يغطي قيمة الشيك المسحوب،(٢٥) أو أن له تسهيلات مصرفية تسمح بصرف المبلغ له.
- تم إصدار ورقة الشيك في الأصل من قبل البنك المتلقي.
- ألا يحتوي الشيك على أمر بإيقاف الدفع أو أي إنذار قانوني أو إداري آخر.
- توقيع الساحب على المسح الإلكتروني مطابق لتوقيع الساحب المعتمد من البنك.

(٢٣) صفاء يوسف القواسمي، المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للصكوك، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢٤) د/ أكرم ياملكي، الأوراق التجارية وفقاً لاتفاقيات جنيف الموحدة والعمليات المصرفية وفقاً للأعراف الدولية، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٥٧.

(٢٥) د/ أكرم ياملكي، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص١٠١.

- يقوم البنك المتلقي بإرسال رده إلى البنك المقدم للخدمات المصرفية الإلكترونية ويوافق عليه أو يرفضه مع الأسباب.

وبعد اتباع كل هذه الإجراءات الدقيقة لصرف الشيكات، لا بد من وصف مختصر لدور البنك المركزي، الذي يرسل الصورة الضوئية للشيك والبيانات الواردة من البنك مقدم الشيك إلى البنك الذي يسحب الشيك إلكترونياً، ويحتفظ بنسخة إلكترونية من الشيك. نسخة من هذه الصورة وبياناتها في سجل إلكتروني، ومن ثم تسجيل وقت استلام معلومات الشيك وإرسالها من البنك المقدم إلى البنك المتلقي لتلقي الردود ومراقبة إجراءات المقاصة. ويقوم مركز المقاصة بعد ذلك بإرسال الرد الوارد من البنك المستلم إلكترونياً إلى البنك المقدم مع الاحتفاظ بنسخة من السجل الإلكتروني المستلم لدى البنك..^(٢٦)

وفيما يتعلق بتقديم صورة الشيك الإلكتروني إلى البنك المستلم، فإنه يعادل تقديم الشيك الأصلي، أي أنه يمكن للبنك المستلم الاعتماد على صورة الشيك المخزنة إلكترونياً داخل النظام كدليل قانوني مقبول لإسقاط الحق. للشيك في حالة حدوثه والنزاعات القانونية المتعلقة بهذا الشيك، سواء بين البنك المستلم وعميله، أو بين البنك المقدم والبنك المحصل، تتطلب تقديم الشيك الأصلي إلى المحكمة المختصة؟ هل الشيكات الإلكترونية قانونية؟؟^(٢٧)

تتم المقاصة الإلكترونية بين البنوك من قبل البنوك المركزية باستخدام الصور الإلكترونية للشيكات، والتي لا يتم تبادلها فعلياً بين البنوك. ^(٢٨) تتم عملية تحويل المستندات الورقية (الشيكات) إلى صور إلكترونية من خلال شبكة البنك ويتم إرسالها إلى البنك المركزي لإتمام عملية المقاصة الإلكترونية..^(٢٩)

^(٢٦) صفاء يوسف القواسمي ، مصدر سابق ، ص ٧٢.

^(٢٧) صفاء يوسف القواسمي ، مصدر سابق، ص ٧٩.

^(٢٨) أسماء لشهب ، باسم محمد ، التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات وللعلاقات القانونية الناشئة عنها ، بحث منشور في مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون ، المجلد ٤٠ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣ ص ٤٥٨.

^(٢٩) ابتهاج جاسم محمد الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

وفي بداية تطبيقات النظام كانت الفترة اللازمة للمقاصة الإلكترونية يومين وهو ما يطلق عليه (T+2) ولكن بعد ذلك أصبح بالإمكان تحصيل قيمة الشيك في نفس يوم التقديم وذلك إذا قدم الشيك قبل إيقاف عملية تبادل معلومات الشيك الإلكتروني في الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً (T+0).

ومن الناحية الفنية، يعمل نظام المقاصة الإلكترونية من خلال التوصية باستلام البنك المعني لشيك العميل، ثم مسح الشيك الورقي وتصويره، وقراءة السطر المشفر ميكانيكياً، ومن ثم إدخال باقي بيانات الشيك مثل تاريخ الشيك وآخره. الوقت: يتم توفير البيانات التي لا تتم قراءتها تلقائياً من سطر الترميز، ثم التحقق من بيانات الإدخال والقراءة في الشيك للتحقق من خلال التدفق.^(٣٠)

بعد التأكد من دقة المعلومات الواردة، يحصل العميل على مستند إيصال الشيك ثم يتم إرسال نسخة من الشيك إلكترونياً إلى مركز المقاصة التابع للبنك المركزي للتسجيل الإلكتروني من خلال شبكات واتصالات سريعة وآمنة. يبقى الشيك الورقي في البنك مقدم الشيك ومن ثم يقوم مكتب المقاصة الإلكترونية بإرسال نسخة من الشيك إلى البنك المستلم (البنك الدافع) حيث يقوم بالتحقق من دقة المعلومات الموجودة في الشيك وذلك من خلال ما يعرف بالامتثال الفني والمالي ، ثم يقوم بالرد على البنك المقدم وصرف الشيك في نفس اليوم..^(٣١)

الفرع الثاني

أهمية المقاصة الإلكترونية في الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني

أدت الخدمات المصرفية المالية عبر الإنترنت وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، أو الخدمات المصرفية المنزلية، إلى ثورة تكنولوجية

^(٣٠) صفاء يوسف القواسمي ، مرجع سابق ، ص ١٧.

^(٣١) أحمد خليل الفريحات، مرجع سابق ، ص ٤٥٣.

في القطاع، وذلك من خلال إتمام التحويلات المالية إلكترونياً، والمقاصة الإلكترونية، مما ساعد على تحسين التدفق النقدي والنتيجة هي: النقد تداول أسرع، وعدد أقل من المستندات والشيكات.

وتقدم المقاصة الإلكترونية فوائد عديدة نذكر منها:

- (١) تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة.
- (٢) إدارة أفضل للأموال.
- (٣) تعزيز وزيادة الثقة في التعامل بالشيكات.
- (٤) زيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي .
- (٥) دلالة المعلومات الواردة في السجل علي من ينشئه أو يتسلمه وتاريخ ووقت إرساله وتسلمه.^(٣٢) وتعد المقاصة الإلكترونية نقلة نوعية في القطاع المصرفي حيث تعتمد على الاستخدام الأمثل والكفاء لتقنيات الاتصال الحديثة لتسهيل تحويل ومتابعة الأموال والشيكات الإلكترونية المتداولة بين البنوك..^(٣٣) يجب أن تكون المعلومات الموجودة في هذا السجل قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت. ويمكن الحفاظ على دقة المعلومات المثبتة في وقت الإنشاء أو النقل أو الاستقبال، أو بأي شكل مناسب، عن طريق النظام الإلكتروني. سجل الجنس.
- (٦) نستنتج مما سبق أن هذه الشروط تكون على شكل شيكات يمكن تخزينها إلكترونياً سواء على البنك المركزي أو على خوادم البنوك التجارية، وبالفعل فإن أنظمة المقاصة الإلكترونية توفر شروطاً فنية أكثر لتقديمها واستلامها للبنك. يحتفظ البنك بسجلاته الإلكترونية الخاصة، وإذا كان هناك تناقض في المعلومات المخزنة في سجلات جهاز الخادم، أي من هذين السجلين يعتبر الأساس القانوني لحل النزاعات القائمة؟

(٣٢) صفاء يوسف القواسمي ، مرجع سابق ، ص ٩٣.

(٣٣) صفاء يوسف القواسمي ، مرجع سابق، ص ١٣.

٧) السجل الإلكتروني النهائي هو وثيقة معتمدة ذات أساس معتمد. هذا السجل موجود في مركز المقاصة الخاص بالنظام البنك المركزي حيث يتم حفظ صورة الشيك ومعلوماته وتخزينها من قبل البنك مقدم الشيك الإلكتروني المدخل إلى النظام وأي بيان بأي إجراء تم اتخاذه بشأنه صورة الشيك في جميع مراحل المقاصة الإلكترونية.(٣٤)

ومن الجدير بالذكر أن هناك جوانب عديدة لمشكلة عدم القدرة على تسوية الشيكات الإلكترونية في أنظمة المقاصة الإلكترونية، حيث أن الارتباط بين تسوية غرفة المقاصة والقواعد المطبقة على الشيكات المدفوعة من خلالها يثير عدة مسائل، أحدها هو حول احتساب وتطبيق المحتوى في أنظمة المقاصة الإلكترونية فيما يتعلق بالرفض. يتم إصدار الشيك الإلكتروني من قبل البنك المستفيد ويلتزم بالدفع إذا لم يتمكن من الدفع عن طريق البنك المستفيد إذا لم يتم بالدفع خلال فترة محددة، فهو ملزم بالدفع للبنك الذي يقدم الشيك. في حال رفض البنك المستلم السداد عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية بعد المدة المحددة له، هل ستكون هناك عواقب على المستفيد من الشيك؟ إذا اضطر البنك المستفيد إلى دفع شيك مرتجع متأخر، فهل يمكن استرداده من المستفيد؟(٣٥)

تجدر الإشارة أن مظاهر خصوصية المقاصة الإلكترونية تتبع من تفعيلها وتطبيقها علي العملاء والبنوك والأقتصاد.

١. بالنسبة للعملاء: تعمل المقاصة الإلكترونية على تقليل الوقت اللازم لمقاصة الشيكات الإلكترونية لتوفير الوقت في تحصيلها وفرز الشيكات وتلقي الردود من البنك المستلم. بالإضافة إلى حق العميل في الاستفسار، فإن ذلك يؤثر أيضاً على حالة الشيك في أي مرحلة من مراحل نظام مقاصة رضا العملاء..(٣٦)

(٣٤) صفاء يوسف القواسمي ، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٣٥) ابتهاج جاسم محمد الحديدي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣٦) قندح عدلي، الآثار الاقتصادية للمقاصة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة البنوك في الأردن، المجلد ٢٨، العدد ٥، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

٢. بالنسبة للبنوك : فهو يزيد من التوفير عن طريق تقليل تكلفة نقل وتخزين الشيكات الإلكترونية وتقليل مخاطر نقل الشيكات الإلكترونية والتعامل بها. يوفر طريقة سريعة ودقيقة للشيكات للحصول على معلومات إحصائية حول الشيكات الإلكترونية المقدمة إلى المقاصة الإلكترونية..(٣٧)

٣. بالنسبة للاقتصاد الوطني: إن تقليص الوقت اللازم للمقاصة الإلكترونية سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في الأسواق الوطنية وبذل الجهود لزيادة التدفقات النقدية التي ستساعد في القضاء على الركود في الاقتصاد الوطني..(٣٨)

يقوم العميل (المستفيد) بتقديم الشيك بشخصه إلى البنك ليتمكن البنك من تحصيل الدفعة في الحساب أو شطبها عن طريق المقاصة..(٣٩) ويتحمل البنك المسحوب عليه في عملية المقاصة الإلكترونية مسؤولية الخطأ في الدفع أو الدفع السيئ وأن لم يرتكب خطأ،(٤٠) يجب على البنك قبل سداد قيمة الشيك التحقق من صحة توقيع العميل (الساحب) وذلك بمقارنة توقيع الساحب المخزن لديه مع نسخة الشيك المستلمة من البنك المقدم ما لم يثبت خطأ الأخير وإلا تزوير. قيمة الشيك لتشغيل الساحب..(٤١)

(٣٧) ابتهاج جاسم محمد الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

(٣٨) يونس عرب، البنوك الخليوية، ٢٠٠٠، مقالة منشوره علي الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.arblaws.com/board/showthread.php?481>

(٣٩) د. محمود الكيلاني ، عمليات البنوك، الجزء الأول ، الكفالات المصرفية وخطابات الضمان ، دار الحبيب للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢ ، ص ٣٠٧.

(٤٠) د.حازم نعيم الصمادي ، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية ، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤١) د.فؤاد قاسم الشعيبي ، المقاصة في المعاملات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٨، ص ٣١.

المبحث الثاني

التزام البنك التأكد من وجود مقابل الوفاء وضمائنه

تمهيد وتقسيم:

تحتل الشيكات الإلكترونية مكانة مهمة بين طرق الدفع الإلكترونية الأخرى، وقد ساعد في انتشارها شعبية البنوك التي تتعامل مع الشيكات الإلكترونية. تعتبر من أهم مظاهر التجارة الإلكترونية وأثرها على التكنولوجيا المصرفية التي أصبحت رائجة في العصر الحديث تختلف عن البنوك التقليدية لما تتمتع به من مميزات عديدة، إلا إذا كان الساحب في يدي مع الشيك وإلا فلا يمكن تحرير الشيك. يتم إصدارها مقابل أموال نقدية يمكنها معالجتها.

كما تعد الشيكات الإلكترونية طريقة جديدة لمعالجة العديد من النزاعات والمخاطر المحيطة باستخدام الشيكات المكتوبة بخط اليد، وهي أداة ولاء يرفض الناس التعامل معها. لقد وجدنا أن الشيك الإلكتروني هو وسيلة أكثر أماناً لإجراء عمليات البيع والشراء على الإنترنت لأن مستخدم ذلك الشيك بالإضافة إلى الدخول إلى برنامج تصفح الإنترنت والحسابات المصرفية وتوفير نماذج المبيعات ونماذج الفواتير المتوافقة مع خدمة الشيك الإلكتروني إلى جانب ، ليست هناك حاجة إلى أي شيء آخر ، سنتناول هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول

التأكد من وجود مقابل الوفاء

مقابل الوفاء يمثل مبلغ معين من المال يمكن سحب الساحب منه في أي وقت باستخدام الشيك الإلكتروني، حيث أن الشيك هو أداة ولاء تحل محل الدين المالي عند التسوية، وأهم ما يميزه هو لحماية العملاء من مخاطر الخسارة أو الاختلاس، أو تحمل أعباء النقل، خاصة إذا كانت كبيرة، ومن أجل حماية المدفوعات مقابل الأداء، اشترط المشرع عدة شروط يجب توافرها لحماية الشيكات الإلكترونية، وهي سيتم تقسيمها إلى قسمين مناقشة.:

الفرع الأول : شروط مقابل الوفاء

الفرع الثاني : الآثار المترتبة علي وجود مقابل الوفاء

الفرع الأول

شروط مقابل الوفاء

يجب أن تستوفي الديون المستحقة على الدافع شروطاً معينة حتى تعتبر مقابلاً للأداء. وتحدد المادة (٢/٤٩٧) من قانون التجارة هذه الشروط: "مع مراعاة أحكام المادة (٥٠٣) من القانون، إذا كان هو الساحب أو الأمر بالسحب، وقت إصدار الشيك، وجب عليه أن يقوم بذلك". يكون مع الساحب أن يكون هناك مبلغ واجب السداد يساوي على الأقل مبلغ الشيك ويجوز التصرف فيه،

ثم يوجد مقابل الأداء اكتساب الشيك عن طريق الشيك والساحب بموجب اتفاق صريح أو ضمني بين الساحب أدراج.

بتطبيق هذه النصوص علي مقابل الوفاء في الشيك الإلكتروني نجد أنه من الضروري وجود مقابل الوفاء وقت إصدار الشيك، فلا يكفي أن يكون مقابل الوفاء موجودا وقت تقديم الشيك للدفع.^(٤٢)

وعليه فإن شروط مقابل الوفاء كالآتي :

- (١) أن يكون الدين مبلغا من النقود موجودا في تاريخ إصدار الشيك .
وبما أن الشيك الإلكتروني يعمل بمثابة النقود، فإن الأمر الذي أصدره الساحب إلى الساحب يجب أن يكون أمراً بدفع مبلغ محدد وإلا فسيعتبر الشيك باطلا.^(٤٣)
ويجب أن يكون مقابل الأداء ديناً نقدياً مستحقاً على الساحب للساحب وهذا يتفق مع طبيعة الشيك حيث يجب أن تكون قيمته مبلغاً من المال ويجب أن يظهر مقابل التنفيذ في تاريخ.
(٢) أن يكون الدين مساويا لمبلغ الشيك وقابلا للتصرف فيه:
وتنص المادتان (٢/٤٩٩ و ٢/٤٠٤) من قانون التجارة المصري، والمادة (٣٤) من المرسوم الفرنسي الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥، على أن هذا النص يعطى بوضوح لصاحب القانون في هذه الأحوال ويخير الشيك بين الأمرين، إما قبول التنفيذ الجزئي والدعوة بالباقي، أو رفض الوفاء كله وتقديم احتجاج عدم الوفاء، وتسري شروط الدعوى على الموفي. ولذلك يجب أن يكون مقابل الأداء مساويا لقيمة الورقة التجارية على الأقل.^(٤٤)

(٤٢) د/ نادية محمد معوض، مقابل الوفاء في الشيك (وفقا لأحكام قانون تجارته رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩)، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٩.

(٤٣) د/ ثروت عبدالرحيم، القانون التجاري، مجلة القضاء، سنة ١٩٨٢، ص ٨٧٠.

(٤٤) د/ فائق الشماع ود/ فوزي محمد سامي، القانون التجاري، الأوراق التجارية، الدار الوطنية للطباعة والنشر، بغداد، ص ٣٣٠.

إذا قبل المستفيد جزءاً من قيمة الشيك للتنفيذ، فيجب على البنك في هذه الحالة التأشير على المبلغ المدفوع على الشيك ومطالبة المستفيد بتسليم إيصال هذا العوض إليه احتجاجاً أو استبدال ما تبقى من الشيك. خروج قيمة الشيك ويعفي حامل التذكرة من المسؤولية إلى الحد الذي ينقص فيه العوض.

ومع ذلك، إذا رفض المستفيد قبول الأداء الجزئي، فيجب على البنك المستفيد أن يعطي المستفيد إشعاراً برفض الشيك حتى يتمكن الساحب من العودة إلى الساحب بعبارة (لا يوجد رصيد كافٍ)، وعليه طباعة عرض مقابل التوقيع والتوقيع عليه لعدم اكتمال أداء المستفيد المرفوض، بما في ذلك الكتابة على مذكرة الرفض حتى لا يدعي المستفيد أن البنك رفض العرض مقابل السداد غير الكامل، ولم يعلن له أنه سيقبله إذا عرض عليه.

(٣) أن يكون مستحق الأداء

وتنص المادة (٢/٤٩٧) من قانون التجارة المصري على أنه إذا كان للساحب أو الأمر بالسحب مبلغ مستحق لدى الساحب وقت إصدار الشيك، فإن مبلغ شيك مقابل الوفاء موجود ويجوز له التصرف. شيك على شكل شيك عملاً بالمادة (٣) من القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠، بموجب اتفاق صريح أو ضمني بين الساحب والمدفوع له. ١٩٣٥ (القانون رقم ١٣١٤ من القانون النقدي والمالي).^(٤٥)

ويتضح من هذا النص بأن هناك صفات خاصة، تنزل منزلة الشروط، يجب أن يتسم بها دين الساحب في ذمة المسحوب عليه كي يعد مقابل وفاء.^(٤٦)

وما يترتب على ذلك من قيام الدائن بتحويل الدين الفائض (مقابل السداد) إلى الحامل القانوني للشيك، وهو الحامل القانوني الذي اكتسب بموجب القانون حق السداد مقابل

^(٤٥) د/ علي فوزي الموسوي، الوجيز في الأوراق التجارية، دراسة في قانون التجارة العراقي، النافذ مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٤، ص ٦٨.

^(٤٦) د/ سميحة القليوبي، الوسيط في شرح قانون التجارة المصري، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ١٩٨.

الدفع، والذي يتم دفعه أساساً إلى الساحب البنك الذي منه الدين وترتب على سحب الشيك أن يحل هذا الحامل محل الساحب الدائن لهذا الدين بقوة القانون، وترتب على ذلك انتقال حق الوفاء إلى قيمة الشيك من الحامل القانوني المطلوب، ولو كان مدفوعاً. إذا كان العوض غير كامل أو متنازع عليه أو باطلاً، وفي هذه الحالة يكون لحامله جميع الحقوق في العوض الكامل وفقاً للبندين (٢/٤٩٩) و (٢/٤٠٤). قانون التجارة المصري. المادة (٣٤) من المرسوم بالقانون الفرنسي الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥.

ومن ثم يجب على الدائن الذي يفى بالتزام التبادل أن يسترد السند التجاري من الشخص الذي استلم قيمة السند التجاري لمنع التصرف في السند التجاري مرة أخرى لشخص آخر لا يعلم أن السند التجاري قد تم تنفيذه من قبل. إذا فشل الدائن في القيام بذلك، فإنه يخاطر بالاضطرار إلى دفع دفعة أخرى إلى الناقل بحسن نية الذي ليس على علم بالمدفوعات السابقة التي تم دفعها إلى الناقل السابق..^(٤٧)

ومن ثم، يجب على البنك الإلكتروني المسحوب عليه أن يسترد الشيك الإلكتروني من مقدمه عندما يفى بقيمته، لأن حيازته في حد ذاتها قرينة على الوفاء به.^(٤٨) وهذا الترميم ليس دليلاً قاطعاً على الإنجاز، بل هو فرضية بسيطة قادرة على إثبات العكس. في العمل، قد يطلب البنك من حامل الشيك تقديم الشيك في اليوم التالي للعرض الأول للدفع. وفي مثل هذه الحالة يبقى الشيك في يد البنك ويجب إثباته بجميع الأدلة على عدم دفعه رغم الشيك.^(٤٩)

^(٤٧) د/ حماد مصطفى عزب، مسؤولية البنك عن الوفاء بالشيك المزور، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، ١٩٩١، ص ٨١.

^(٤٨) د/ علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ١٠٩، د/ عزيز العكيلي، انقضاء الالتزام الثابت في الشيك، دراسة في التشريعات المقارنة واتفاقيات جنيف الموحدة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ١٤٧.

^(٤٩) د/ فائق محمود الشماخ، الحساب المصرفي، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٣٤٨.

الفرع الثاني

الآثار المترتبة علي عدم وجود مقابل الوفاء

نصت المادة (١/٤٩٩) من القانون التجاري علي أن: "تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون إلي حملة الشيك المتعاقبين".

لذلك تنتقل ملكية مقابل وفاء الشيك من حامل إلي حامل كما ينتقل الشيك بحكم القانون ويترتب علي ذلك نقل ملكية مقابل الوفاء للمستفيد.^(٥٠)

إن من أهم الآثار التي تترتب علي ملكية حامل الشيك لمقابل الوفاء هي:

- (١) ولا يجوز للساحب أن يعرض الساحب مقابل السداد لأي مبلغ.
- (٢) ولا يجوز لدائني الساحب حجز مقابل الدفع الذي يحتفظ به الساحب.
- (٣) يكون مقابل الوفاء ملكاً لحامل الشيك.
- (٤) لا يحق للساحب سحب مقابل السداد أو التصرف فيه.
- (٥) لدائني حامل الشيك الحق في حجز مقابل الوفاء الذي يحتفظ به الدافع لأنه في هذه الحالة يعتبر مقابل التنفيذ ملكاً لدائنيهم.

(٥٠) د/نادية محمد معوض، مرجع سابق، ص ٥٧.

٦) في حالة تصادم عدة شيكات في نفس الوقت ولم يكن مبلغ السداد كافياً للصرف، يجب مراعاة تاريخ إصدارها وإعطاء الأولوية لمالك الشيك الذي له تاريخ إصدار سابق.

ولذلك يعتبر الساحب هو الشخص الوحيد الملزم بتقديم مقابل الدفع للدافع، لأن الساحب يستلم مقابل الشيك من المستفيد الأول ويصدر بناء على ذلك أمراً بالدفع للدافع.

ومع ذلك، في حالة الشيك المرتجع، إذا تم إرجاع الشيك إلى المستفيد لعدم وجود أموال كافية في حساب المستفيد، فإن التزام الساحب وحامل الشيك بدفع الدين معلق أو يطلب المستفيد السداد من البنك. ساحب الشيك وإذا رفض الساحب دفع الشيك يقر حامل الشيك أن الساحب لم يحم بالتزامه وذلك باتخاذ إجراء أو إجراء ضد الساحب للتحقق مما إذا كان البنك يرجع أو يرفض..^(٥١)

ومما سبق نستنتج آثار صور تخلف وجود مقابل وفاء كاف لدفع الشيك وحق البنك في الامتناع عن الوفاء بالتفصيل فيما يلي :

أولاً: انعدام وجود الرصيد أو عدم كفايته.

وفي هذه الحالة يلتزم مالك الشيك بمطالبة الساحب بأن يكون له مقابل لتنفيذ الشيك () ولكن هذا المقابل موجود بالفعل وقت إصدار الشيك ويجوز أن يتم بين الساحب والساحب. الساحب اتفاق صريح أو ضمني بين الطرفين على التصرف فيه بالشيك.

لا يكفي في فتح الشيك أن يكون المقابل مدفوعاً، بل يجب أن يكون هذا المقابل قابلاً للتداول وفقاً للشيك.

⁽⁵¹⁾ Pauls. Turner & Diane B. Wunnake, Managing The Risks of Payment systems, John Wiley & Sons-Inc. USA 2003 Page 30, Available at: WWW.Wiley.com.

ثانياً: إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك .

هذه الحالة هي التي يأمر فيها الساحب الساحب بعدم صرف قيمة الشيك إلى المستفيد في ظروف غير تلك المنصوص عليها في القانون (على سبيل المثال، فقدان الشيك، أو إفلاس حامله، أو مصادرته). يفترض هذا الرقم أن الشيك كان له رصيد موجود وقابل للسحب عند إصداره، ولكن الساحب أصدر أمراً بعدم إعطاء قيمة الشيك لمستلم الشيك عندما خرج الساحب لاستلام الشيك، ويفعل المرء ذلك عند نشوء نزاع بينه وبين المستفيد بما يمنعه من استلام قيمة الشيك.

وقد جرم المشرع الحالة وعاقب عليها في المادة (٥٣٤) من قانون التجارة المصري بالحبس والغرامة التي لا تزيد على ٥٠ ألف جنيه. ويهدف المشرعون إلى تجريم الحادثة لضمان الثقة في الشيكات. الشيك عمل قانوني مجرد لا علاقة له بالعلاقة بين الساحب والمستفيد.^(٥٢) والمستفيد يصبح هو المالك الوحيد لمقابل الوفاء بمجرد إصدار الشيك، وإذا أصدر الساحب أمره للبنك بعدم الدفع تعرض لعقوبة إصدار شيك لا يقابله رصيد ولو كان لأمر الوقف مبرر مشروع.^(٥٣) ومن ثم فإن المستفيد هو الشخص الذي يحق له التصرف في الشيك واستلامه ويلتزم البنك المستلم بدفع هذا المقابل لحامل الشيك. منع البنك من عدم سداد القيمة يتم تسليم الشيك للمستفيد عندما يتلقى أمراً من الساحب بالتوقف عن دفع الشيك في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً.^(٥٤)

ثالثاً: استرداد كل الرصيد أو بعضه أو التصرف فيه .

إن شرط وجود مقابل الوفاء وقت إصدار الشيك يجب أن يستمر قائماً حتي يتقدم المستفيد إلى البنك ويحصل علي قيمة الشيك^(٥٥) ولا يجوز للساحب سحب الرصيد كله أو جزء منه بعد إصدار

(52) Roy Goode. Commercial law 2nd edition, Penguin Books. Page 590.

(٥٣) د/ مصطفى مجدي هرجه، المشكلات العملية في جرائم الشيك، الناشر دار المطبوعات الجامعية، سنة ١٩٩٥م، ص ٩٢.

(٥٤) د/ رضوان محمد عبد العال، امتناع البنك عن الوفاء بقيمة الشيك، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، سنة ١٩٩٧م، ص ١٧٤.

(٥٥) د/ رضوان محمد عبد العال، مرجع سابق، ص ١٧٣.

الشيك، مما يجعل باقي الشيك غير قادر على الوفاء بقيمة الشيك. وذلك لأنه بمجرد صرف المستفيد يتم إصدار مقابل نقدي، وبمجرد تقديم الشيك للبنك، يجب عليه تحصيل حقه في الشيك من البنك المتلقي، وإلا فسيخضع الساحب لأحكام الشيك. الغرامة.^(٥٦)

كل تصرف يقوم به الساحب خلال الفترة ما بين إصدار الشيك وتقديم الشيك للوفاء يعتبر استرداداً للرصيد ويترتب عليه سقوط حقه في سداد قيمة الشيك. تشمل الأمثلة ما يلي:

(١) يطلب الساحب إغلاق حسابه لدى الساحب وإعادة الرصيد إلى الدائن.

(٢) يكتب الساحب شيكاً آخر بنفس الرصيد سواء كان الشيك لمصلحته أو لمصلحة شخص آخر فإذا دفعت قيمة هذا الشيك قبل الشيك الأول ارتكبت جريمة استرداد الرصيد. أما إذا تم دفع قيمة الشيك الأول قبل الشيك الثاني وكان الرصيد غير كاف لدفع قيمة هذا الشيك.

(٣) يلغي الساحب الاعتماد المفتوح له والذي فتحه للساحب.

(٤) يستوفي الساحب الدين الذي له للساحب أو يبرأه.

ولما كان ظاهر هذه الوثيقة التجارية وتكوينها يثبت أنها صك حقوق يجب تنفيذها بمجرد تقديمها وتوفير جميع الحماية القانونية اللازمة لها، فقد قرر المشرع في قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ في شأن التجارة أن (٥٣٤) يساوي إصدار شيك بدون مقابل نقدي مستحق الدفع واسترداد كل أو جزء من أي شكل من أشكال الاسترداد لنفس السبب الذي يؤدي كلاهما إلى فقدان شيك الثقة.

وبالتالي، تخضع الشيكات الإلكترونية لنفس الإطار القانوني الذي تحدده الشيكات الورقية. لأن إدارة نص الشيك الورقي هي نفس إدارة نص الشيك الإلكتروني، ولكن في حالة عدم وجود نص

^(٥٦) نص المادة (٥٣٤/ب) من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

خاص فإن قواعد وقوانين وأعراف الممارسة المصرفية ستطبق حتى تتطابق حقيقة الشيك. هي أداة للوفاء، واجبة الدفع في لمحظة.

المطلب الثاني

ضمانات الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني

يعتبر الشيكات الإلكترونية طريقة جديدة لحل العديد من النزاعات والمخاطر المتعلقة باستخدام الشيكات المكتوبة بخط اليد، وهي أداة ولقاء يرفض الناس التعامل معها لكي تتمكن الشيكات الإلكترونية من أداء وظائف اقتصادية كأداة للأداء، كما ينص القانون على ذلك. لعدة ضمانات، يمكن توفير الحماية الكاملة لحامل الشيك للوفاء بقيمة الشيك، هذه الضمانات تسمح له بأن يثق في الشيك كأداة دفع يمكن أن تحل محل النقود بالفعل. بعض الضمانات على الشيك مستمدة من الاتفاقية، والتي تسمى الضمان الاحتياطي^(٥٧)، فالضمان الاحتياطي في الغالب يطلبه الحامل ويقتضي ذلك الوقوف على مفهوم الضمان الاحتياطي وقواعد ملابمتها للشيك الإلكتروني وسنتناول هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الأول

الضمان الاحتياطي

تعتبر الشيكات الإلكترونية معادلة للشيكات العادية وتعتبر الشيكات الإلكترونية بمثابة الأوراق التجارية المكافئة للشيكات التقليدية إن لم تكن أفضل منها، وتعتبر هذه الضمانات أيضاً ضمانات أداء.

(٥٧) عامر محمد بسام مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣،

ولكن ماذا تعني الضمانات الاحتياطية، وما هي الشروط القانونية اللازمة لها، سيتم الحديث عنها في فقرتين:

أولاً : تعريف الضمان الاحتياطي

الضمان هو أحد ضمانات تنفيذ العقد التي قد يطلبها حاملها مقابل الأداء وتبادل التضامن، ويضاف إلى تلك التي أقرها قانون الصرف دائن (وهو الساحب أو المحيل السابق) ممثلاً مقابل الأداء. وتبادل التكافل واحد) هو تقديم كفيل يضمن صرف مبلغ الشيك. ويعرف هذا بالضمان الاحتياطي، ويعرف الضمان بأنه ضمان مقابل دين ثابت في الشيك، ينشأ بإرادة الكفيل الذي يكون له التزام متضامن مع كفلاءه لضمان تنفيذ الشيك كلما تم استلامه رفض البنك الوفاء بالشيك، واستلام مبلغ الشيك..^(٥٨)

بما أن الشيك واجب الدفع بمجرد الاطلاع فالمستفيد له استيفاء قيمته عند تقديمه للمسحوب عليه، كذلك مواعيد تقديمه قصيرة لكي يحتفظ المستفيد بحق الرجوع في حالة عدم الوفاء،^(٥٩) وبالتالي، نادراً ما تظهر الضمانات في الشيكات، التي تفترض مقابلاً مدفوعاً لدى البنك المستلم وقت إصدارها، إذ عادة ما يكون حاملها مقتنعاً بأن لديه الضمان الناتج عن هذا المقابل، ونظراً لعمر الشيك القصير، على ومن ناحية أخرى فإن الشيك هو أداة دفع ويجب على البنك المستفيد أن يدفع قيمته للمستفيد عندما يراه.^(٦٠)

ثانياً: شروط الضمان الاحتياطي

^(٥٨) د/ عزيز العكلي، انقضاء الالتزام الثابت في الشيك دراسة في التشريعات المقارنة واتفاقية جنيف، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٨٤.

^(٥٩) عبد الحميد الشواربي، الأوراق التجارية، (الكمبيالة، السند لأمر والشيك)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٤٦٢.

^(٦٠) د/ عزيز العكلي، انقضاء الالتزام الثابت في الشيك دراسة في التشريعات المقارنة واتفاقية جنيف، مرجع سابق، ص ٨٥.

١) أن يكون الالتزام بضمان الورقة قبولاً ووفاء

إن القانون قد حظر ضمان المسحوب عليه في الشيك، ويعزى البعض السبب في ذلك الحظر إلى الحيلولة دون وقوع التحايل من المسحوب عليه على القاعدة التي لاتجيز التوقيع على الشيك المقبول.^(٦١)

الضمان سواء على الورقة نفسها أو على ورقة أخرى هو واجب ضمان قبول الورقة وتنفيذها بحسب الأحوال، ما لم يتضمن بيان مدى الضمان بغض النظر عن يضمن. قبول ضمان الأداء. ويجوز أن يكون الكفيل مصحوباً بمستند منفصل، يرفق به الكفيل ويسلم إلى الكفيل (الحامل القانوني)، ويحصل الكفيل على الورقة التجارية التي تنتقل عن طريق الكفيل، مع التنازل عن الورقة المرفقة في هذه الحالة، ينتقل الضمان مادياً وليس مالياً ويمكن للكفيل أن يصر على دفاعه ضد المؤيد السابق لآخر حائز قانوني. ومن ثم فإن الضمان في مستند آخر أو مستند عمل آخر هو في حد ذاته ذو طبيعة فردية، لكن التزام الضمان في مستند آخر هو التزام أصلي وتبعي لأنه واحد ونطاقه محدود..

٢) يكون هذا الضمان من الغير عدا المسحوب عليه، ويجوز أن يكون من أحد الموقعين على الشيك.

يتم استخدام الشيك فقط كأداة دفع لأنه يختلف عن المستندات التجارية الأخرى التي تؤدي وظائف ائتمانية بالإضافة إلى كونه أداة دفع.

وبما أن الشيك الإلكتروني يعتبر معادلاً للشيك العادي، فيمكن توفير ضمان للشيك الإلكتروني والذي يجب أن يكون في المكان الآمن المحدد في الشيك الإلكتروني،^(٦٢) غير أن الشيكات المغنطة لا يمكن إجراء الضمان الاحتياطي عليها؛ لأن نظامها يمنع ذلك لأنها تفتقر إلى الورق.^(٦٣)

(٦١) عبد الحميد الشواربي، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٦٢) د/ناهد فتحي الحموري، الأوراق التجارية الإلكترونية، دراسة تحليلية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١٣٥.

(٦٣) د/محمد السيد الفقي، المعلوماتية والأوراق التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٤٩.

الفرع الثاني

قواعد الضمان الاحتياطي وملئمتها للشيك الإلكتروني

وقد يطرح السؤال عن مدى توافق أحكام التضامن الاحترازي مع طبيعة الشيكات الإلكترونية، ونجيب على هذا السؤال بأن نقول إن الشيكات الإلكترونية هي مجموعة من البيانات التي يتم ملؤها بشكل متكرر بالصناديق، لذلك ينطبق حكم الضمان على الإلكترونيات يفحص..^(٦٤)

ولا يمكن تصور إمكانية قيام الساحب بتضمين شروط لا تضمن الأداء مما يخالف الغرض من الشيك، إذ أن عدم الضمان يرتبط بالقبول، إذ يمكن أن يتضمن الساحب شروطاً لا تضمن القبول. وإذا اشترط الساحب عدم الضمان، فمعنى ذلك أنه أزال التزام الضمان من مسؤوليته وأثقل كاهل جميع الضامنين الذين يواجهون الحامل فيما يتعلق بالقبول، وعدم الضمان يعني عدم أداء الضمان، كما قد يشمل المظهر هذا الشرط في الكمبيالة، ولكن لا يجوز للساحب (الراهن) أن

^(٦٤) عامر محمد بسام مطر، الشيك الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٠٨.

يضيف إلى الأداء شروطاً غير مضمونة، والشروط التي يضعها المظهر. يقتصر تأثيره على من يصفه.^(٦٥)

ولتحقيق هدف الأداء، يقدم له العرف والقانون ضمانات، مقابل الأداء، على افتراض أنه كان موجوداً وقت توقيع الساحب على الشيك. ومن ثم فقد وضع المشرع عقوبات لإلغاء الشيك ومن المهم أن يتم إيداع ميعاد سحب الشيك لدى الساحب والإقرار بعدم توفير الرصيد وأن مقابل دفع الشيك المعتمد يقع على عاتق الساحب لصالح الأشخاص المحجوزين حتى نهاية الأجل المحدد لتقديم الطلبات ^(٦٦) وقد تسحب عدة شيكات علي مقابل وفاء واحد لا يكفي لسداد قيمتها كلها فالأفضلية لأسبقها تاريخاً في السحب فإذا كانت كلها في تاريخ واحد علي مقابل الوفاء فتكون الأسبقية للشيك الذي يحمل رقماً أسبق من غيره.^(٦٧)

أما عن عقوبات الأداء مقابل الإخلال بالعقد، فقبل عام ١٩٧٣، لم يذكر المشرع المصري العقوبات الجنائية التي تحدد الحماية الجنائية للشيكات، إلا أن القضاء أدرك أهمية الدور الذي تلعبه الشيكات في اقتصاد وحياة الدولة. ولذلك حاول أن يمنحه الحماية الجنائية، ولكن في ذلك الوقت لم يساعده النص الموجود، فتعارض حكمه، فغادر حتى أصدر شيكاً بدون رصيد اعتبر بموجبه ارتكب الاحتيال و يعاقب، وقد حكم هذا الاحتيال يعاقب عليه قانوناً..^(٦٨)

ويفترض أيضاً تضامن الموقعين في الشيك لأن كل واحد منهم ملتزم سواء كان القابل أو الضامن الاحتياطي أو الضامن، فكلهم على أساس تضامني مع السند وعلى حامله التزام. ومفهوم

^(٦٥) د. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري الشركات، الأوراق التجارية، والتجار في العقود التجارية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٧٨.

^(٦٦) في فرنسا يجب تقديم الشيك للوفاء في خلال ثمانية أيام إذا كان الشيك صادراً في فرنسا ومستحق الوفاء بها، وإذا كان الشيك مسحوباً في بلد خارج فرنسا ومستحق الوفاء في فرنسا يقدم خلال فترة من ٢٠ إلى ٧٠ يوماً وفق المادة ٢٩ من المرسوم الفرنسي الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ د. عصام حنفي محمود، ص ١٠٥.

^(٦٧) خمرى أعمر، الشيك من الورقة إلى الإلكترونيك، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق،

جامعة مولود معمري، العدد [٢]، ٢٠١٤، الجزائر، ص ٣٢.

^(٦٨) خمرى أعمر، مرجع سابق، ص ٧٢.

التضامن يقوم على الضمان التجاري أو الوكالة في القانون المدني فإذا تم دفع قيمة الشيك من قبل أحد الموقعين فإنه يعفي الدائنين الآخرين من المسؤولية ومن ثم يحق لذلك الموقع اللاحق بالمبلغ الذي لديه منح.

يعتبر التضامن من الضمانات الأصلية، ومراعاة الأداء تغني عن تقديم الشيكات للوفاء وإرسال الإخطارات..

خاتمة

عرضنا في هذا البحث فكرة التزامات البنك عن الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني، وقد قسمنا خطة البحث إلي مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلي بعض النقاط منها تمكين العميل الدفع باستخدام الشيك الإلكتروني، والتزام البنك الوفاء بالشيك الإلكتروني عن طريق المقاصة الإلكترونية.

ثم بعد ذلك تناولنا في المبحث الثاني شروط مقابل الوفاء، وضمانات مقابل الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني.

وبناءً علي ماتقدم قد خلص هذا البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات .

أولاً: النتائج

- (١) يعد التزام البنك من تمكين العميل الدفع بالشيك الإلكتروني والحصول علي الأدوات اللازمة. والوفاء به في مقدمة التزامات البنك تجاه عملائه .

- ٢) التزام البنك الوفاء بالشيك الإلكتروني عن طريق المقاصة الإلكترونية للشيكات من خلال جهاز الكمبيوتر حيث يقوم البنك بتحويل المبلغ المراد تحويله إلى حساب المستفيد ويتم إعفاء الدائن من المسؤولية بعد عملية التسجيل
- ٣) تعتبر التحويلات المالية الإلكترونية جزء مهم للغاية من البنية التحتية لعمل البنوك الإلكترونية العاملة عبر الإنترنت .
- ٤) تعد الخدمات المصرفية المالية عبر الإنترنت وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، إلى ثورة تكنولوجية وذلك من خلال إتمام التحويلات المالية إلكترونياً، مما ساعد علي تحسين التدفق النقدي والنتيجة هي : النقد تداول أسرع، وعدد اقل من المستندات والشيكات.

ثانياً: التوصيات

- ١) ضرورة التزام البنك بتوفير البرامج والأدوات الخاصة بعملية الدفع، وأن تكون هذه الأدوات والبرامج في حالة جيدة وقابلة للاستخدام عند تسليمها للعميل .
- ٢) ضرورة تزويد العميل بالمعلومات المتعلقة بكيفية الدفع باستخدام الشيك الإلكتروني، وتزويد العميل بمعلومات عن البرامج والأدوات التي حصل عليها وكيفية استخدامها.
- ٣) يجب علي البنك ان يتأكد من وجود مقابل الوفاء لحماية الشيكات الإلكترونية.
- ٤) يجب توافر مجموعة من الضمانات للوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني.

قائمة المراجع

▪ المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب القانونية

١. أكرم ياملكي، الأوراق التجارية وفقاً لاتفاقات جنيف الموحدة والعمليات المصرفية وفقاً للأعراف الدولية، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٨.
٢. ثائر عثمان، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية، دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الأردنية، ٢٠٠٨.
٣. حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية، عمان الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.
٤. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح قانون التجارة المصري، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥. شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ، بدون تاريخ نشر.
٦. شريف محمد غنام، مسؤولية البنك عن أخطاء الكمبيوتر في النقل الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، طبعة ٢٠١٠.
٧. صفاء يوسف القواسمي، المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للصكوك في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات كلية الحقوق، ٢٠٠٩.
٨. عامر محمد بسام مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
٩. عبد الحميد الشواربي، الأوراق التجارية، (الكمبيوتر، السند لأمر والشيك)، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
١٠. عبد الفتاح سليمان، استخدام الشيك ومشكلاته العملية وحلولها في ضوء أحكام قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، بدون اسم ناشر، ٢٠٠٧.
١١. عزيز العكيلي، انقضاء الالتزام الثابت في الشيك، دراسة في التشريعات المقارنة واتفاقيات جنيف الموحدة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
١٢. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.
١٣. علي فوزي الموسوي، الوجيز في الأوراق التجارية، دراسة في قانون التجارة العراقي، النافذ مكتبة السنهاوري، بغداد ، ٢٠١٤.
١٤. فائق الشماع ود/فوزي محمد سامي، القانون التجاري، الأوراق التجارية، الدار الوطنية للطباعة والنشر، بغداد.
١٥. فائق محمود الشماع، الحساب المصرفي، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
١٦. فؤاد قاسم الشعيبي ، المقاصة في المعاملات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٨.

١٧. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري الشركات، الأوراق التجارية، والتجار في العقود التجارية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
١٨. محمد السيد الفقي، المعلوماتية والأوراق التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٩. محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، الناشر، دار المعارف، طبعة ٢٠٠٦.
٢٠. محمود الكيلاني، عمليات البنوك، الجزء الأول، الكفالات المصرفية وخطابات الضمان، دار الجيب للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢.
٢١. مصطفى مجدي هرجه، المشكلات العملية في جرائم الشيك، الناشر دار المطبوعات الجامعية، سنة ١٩٩٥ م.
٢٢. نادية معوض، مقابل الوفاء في الشيك وفقاً لأحكام قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
٢٣. ناهد فتحي الحموري، الأوراق التجارية الإلكترونية، دراسة علمية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
٢٤. وسيم محمد الحداد، د/شقيري نوري، د/محمود إبراهيم الزرقان، د/ صالح طاهر، الخدمات المصرفية الإلكترونية، ٢٠٠٨.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. ابتهاج جاسم محمد الحديدي، المقاصة المصرفية الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠.
٢. أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٧.
٣. حماد مصطفى عزب، مسؤولية البنك عن الوفاء بالشيك المزور، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، ١٩٩١.

٤. رضوان محمد عبد العال، امتناع البنك عن الوفاء بقيمة الشيك ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر، سنة ١٩٩٧.
٥. رضوان محمد عبد العال، امتناع البنك عن الوفاء بقيمة الشيك، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، سنة ١٩٩٧.
٦. الناصر فيصل، مسؤولية البنك في تنفيذ المقاصة الإلكترونية للشيكات، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، ٢٠٠٩.

ثالثاً: البحوث والمجلات

١. أسماء لشهب ، باسم محمد ، التنظيم القانوني للمقاصة الإلكترونية للشيكات وللحقوق القانونية الناشئة عنها، بحث منشور في مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون ، المجلد ٤٠ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣.
٢. ثروت عبدالرحيم، القانون التجاري، مجلة القضاء، سنة ١٩٨٢.
٣. خمري أمير، الشيك من الورقة إلى الإلكترونيك، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، العدد [٢]، ٢٠١٤، الجزائر، ص ٣٥٩.
٤. علاء تميمي، إصدار النقود الإلكترونية كإحدى عمليات البنك الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثامن والأربعون ، الجزء الثاني ، أكتوبر ٢٠١٠.
٥. قندح عدلي، الآثار الاقتصادية للمقاصة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة البنوك في الأردن، المجلد ٢٨، العدد ٥، ٢٠٠٨.
٦. نبيل ذنون جاسم، معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، العدد ٢٥، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.
٧. يونس عرب، البنوك الخليه، ٢٠٠٠، مقالة منشوره علي الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.arblaws.com/board/showthread.php?=481>

■ المراجع الأجنبية

اللغة الإنجليزية

- 1- Commission Recommendation. Transaction by electronic payment instrument and particular the relationship between Issuer and holder, of July 1997.
- 2- Faye fang fei wang , Law of electronic commercial transactions .Contemporary Issues in the Eu , US and china, Routedge . Taylor&Francais Group .2010 .
- 3- Jyske bank , JBPB, Net Bank user agreement, (EN)-2007.
- 4- kornelTerplan, Electronic BILL presentement and payment, Advanced and Emerging Communications Technologies Series, CRC Press,2003 Available at : [http:// www.Crcpress.com](http://www.Crcpress.com)
- 5- Pauls. Turner& Diane B. Wunnake, Manging The Risks of Payment systems, John Wiley & Sons-Inc. USA 2003 Page 30, Available at: WWW.Wiley.com.
- 6- Roy Goode. Commercial law 2nd edition ,Penguin Books.
- 7- you may close your Account at any time by clicking on the Remove Funds tab in your Wallet “ payCash Terms & Condi- tions, Right and Responsibilities of cyperment users, provision Availabile at : <http://www.paycashwallet.com/consumer/term-sandconditions.html> .

الفهرس

أولاً المقدمة :	١.....
المبحث الأول	٥.....
التزام البنك من تمكين العميل الدفع بالشيك الإلكتروني والوفاء به عن طريق المقاصة الإلكترونية	٥.....
المطلب الأول	٦.....
تمكين العميل الدفع باستخدام الشيك الإلكتروني	٦.....
الفرع الأول	٦.....
تمكين العميل من استخدام أدوات الدفع الخاصة بالشيك الإلكتروني	٦.....

الفرع الثاني.....	٨
تزويد العميل بالمعلومات المتعلقة بكيفية الاستخدام.....	٨
المطلب الثاني.....	١٢
التزام البنك الوفاء بالشيك الإلكتروني عن طريق المقاصة الإلكترونية.....	١٢
الفرع الأول.....	١٢
تعريف المقاصة الإلكترونية.....	١٢
الفرع الثاني.....	١٨
أهمية المقاصة الإلكترونية في الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني.....	١٨
المبحث الثاني.....	٢٢
التزام البنك التأكد من وجود مقابل الوفاء وضماناته.....	٢٢
المطلب الأول.....	٢٣
التأكد من وجود مقابل الوفاء.....	٢٣
الفرع الأول.....	٢٣
شروط مقابل الوفاء.....	٢٣
الفرع الثاني.....	٢٧
الآثار المترتبة علي عدم وجود مقابل الوفاء.....	٢٧
المطلب الثاني.....	٣١
ضمانات الوفاء بقيمة الشيك الإلكتروني.....	٣١

الفرع الأول.....	٣١
الضمان الاحتياطي.....	٣١
الفرع الثاني.....	٣٤
قواعد الضمان الاحتياطي وملائمتها للشبك الإلكتروني.....	٣٤
خاتمة.....	٣٦
قائمة المراجع.....	٣٨